● أخبار قصيرة

الاحتلال يواصل خروقاته واعتداءاته على الجنوب

واصل العدو الصهيوني اعتداءاته على جنوب لبنان، منفذًا تفجيرات وقصفًا مدفعيًا وإطلاقًا كثيفًا للنيران استهدف بلدات مجدل زون، حداثا، كونين، الطيري وبيوت السياد، إضافة إلى الأودية والمناطق المحيطة. كما أطلقت قوات الاحتلال رشاشاتها الثقيلة باتجاه مجدل زون والمنصوري، بالتزامن مع عمليات تفجير متواصلة، في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار. وفي السياق، أعلنت وزارة الصحة اللبنانية أنّ حصيلة توسّع العدوان منذ ٢ آذار/مارس حتى ١٣ تموز/يوليو ارتفعت إلى ٤٣٢٤ شهيدًا و١٢٢٢١ جريحًا. ويواصل الاحتلال انتهاكه «وقف إطلاق النار» و«مذكّرة التفاهم» بين إيران والولايات المتحدة والتي تنصّ على وقف القتال على جميع الجبهات، بما يشمل لبنان.

واشنطن تشدد حصارها على كوبا

وسّعت الولايات المتحدة عقوباتها على كوبا بإدراج وزارة السياحة وعدد من المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة على قائمة العقوبات، في خطوة تزيد الضغوط الاقتصادية على الجزيرة. وتشمل الإجراءات حظر تعامل الأفراد والشركات الأميركية مع هذه الجهات وتجميد أصولها داخل الولايات المتحدة، رغم أنّ قطاع السياحة يُعد أحد أهم مصادر الدخل للشعب الكوبي. وتأتي هذه العقوبات ضمن سياسة التصعيد التي تنتهجها إدارة دونالد ترامب تجاه هافانا. في المقابل، رفضت القيادة الكوبية الاتهامات الأميركية، مؤكدةً أنّ سياسة الحصار والعقوبات تُمثل السبب الرئيسي في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وأنّ الولايات المتحدة هي الطرف الذي يُهدد استقرار كوبا وسيادتها.

العفو الدولية تدعو أوروبا للضغط على كيان الاحتلال

دعت منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى استخدام نفوذه السياسي والاقتصادي للضغط على كيان الاحتلال، معتبرةً أنها تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في فلسطين ولبنان. وأشارت المنظمة إلى أنّ كيان الاحتلال ينتهك بند حقوق الإنسان المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما يستوجب، تعليق الاتفاقية التجارية. كما حذرت من أنّ استمرار العلاقات دون إجراءات حازمة قد يُعرّض الاتحاد الأوروبي لاتهامات بالتواطؤ في هذه الانتهاكات. ودعت الدول الأعضاء، ولا سيّما ألمانيا وإيطاليا، إلى دعم تعليق الاتفاقية، مؤكدةً أنّ ملايين الأشخاص حول العالم يطالبون بتحرك دولي لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين.

حين تصبح العدالة الدولية خصمًا لواشنطن..

الحملة الأميركية على المحكمة الجنائية تكشف ازدواجية المعايير وحصانة القوى الكبرى

الوفاق/ تكشف المواجهة التي تقودها إدارة دونالد ترامب ضد المحكمة الجنائية الدولية عن مفارقة طالما وسمت السياسة الخارجية الأميركية. فالولايات المتحدة التي ترفع شعارات الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطالب بمحاسبة خصومها على انتهاكات القانون الدولي، ترفض في المقابل أي آلية قانونية يمكن أن تفتح الباب أمام مساءلة مسؤوليها أو مساءلة حلفائها، وفي مقدمتهم كيان الاحتلال.

ولم يكن رفض واشنطن للمحكمة نابعاً فقط من اعتبارات السيادة الوطنية، بل من رغبتها في إبقاء قراراتها العسكرية والسياسية بمنأى عن أي رقابة دولية. فمن العراق إلى أفغانستان، مروراً بالدعم العسكري والسياسي المستمر للاحتلال، واجهت الولايات المتحدة اتهامات متكررة بالتغاضي عن انتهاكات جسيمة، لكنها في الوقت نفسه استخدمت نفوذها السياسي والدبلوماسي لمنع أي مسار قانوني قد يؤدي إلى مساءلة حلفائها أو مسؤوليها.

ازدواجية المعايير.. السمة الأبرز للسياسة الأميركية

يصعب الحديث عن موقف الولايات المتحدة من المحكمة الجنائية الدولية بمعزل عن تاريخ طويل من ازدواجية المعايير في التعامل مع القانون الدولي. فمنذ عقود، تبنت واشنطن خطاباً يقوم على ضرورة محاسبة الحكومات التي تتهمها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وفرضت العقوبات على العديد من الدول تحت شعار حماية المدنيين والدفاع عن القانون الدولي، لكنها في المقابل رفضت إخضاع نفسها أو حلفائها للمعايير ذاتها.

ولعلّ أبرز مظاهر هذا التناقض يتمثل في الموقف من الاحتلال، إذ سارعت الإدارة الأميركية إلى رفض مذكرات التوقيف الصادرة بحق مسؤولين صهاينة، ووصفت المحكمة بأنها تفتقر إلى الشرعية، في الوقت الذي رحبت فيه بتحقيقات دولية استهدفت خصوماً سياسيين للولايات المتحدة. ويؤكد هذا التباين أنّ معيار الموقف الأميركي لا يقوم على احترام القانون الدولي بقدر ما يقوم على حماية المصالح الاستراتيجية.

كما أنّ استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن لإفشال مشاريع قرارات تدين كيان الاحتلال، إلى جانب استمرار الدعم العسكري والسياسي غير المحدود له، عزز القناعة لدى كثير من الدول بأنّ واشنطن تتعامل مع العدالة الدولية باعتبارها أداة سياسية تستخدم ضد الخصوم، بينما تمنح حلفاءها حصانة غير معلنة من المساءلة.

لماذا تخشى واشنطن المحكمة الجنائية الدولية؟

ترفض الولايات المتحدة الانضمام إلى نظام روما الأساسي منذ تأسيس المحكمة عام ٢٠٠٢، بحجة حماية سيادتها الوطنية ومنع أي جهة خارجية من ملاحقة جنودها أو مسؤوليها. إلا أنّ هذا التبرير لا يُفسر وحده حجم التصعيد الذي تتبناه الإدارات الأميركية، خاصةً عندما تفتح المحكمة تحقيقات تتعلق بجرائم يُشتبه في ارتكابها في الحروب التي شاركت فيها القوات الأميركية.

فالحروب في العراق وأفغانستان، وما رافقها من اتهامات بارتكاب انتهاكات ضد المدنيين، إضافةً إلى فضائح مثل سجن أبو غريب، جعلت المحكمة تُمثل مصدر قلق حقيقي لواشنطن. ولذلك، ترى الإدارة الأميركية أنّ إضعاف المحكمة أو عزلها دبلوماسياً أكثر فاعلية من التعامل مع احتمال خضوع مسؤولين أميركيين لتحقيقات دولية.

ويؤكد كثير من خبراء القانون الدولي أنّ رفض الولايات المتحدة اختصاص المحكمة لا يتعلق بالدفاع عن السيادة كما تدعي، بل يعكس رغبةً في الإبقاء على حرية الحركة العسكرية والسياسية بعيداً عن أيّ رقابة قانونية دولية، وهو ما يُكرس مبدأ استثناء القوى الكبرى من المساءلة، ويُضعف الثقة بمنظومة العدالة الدولية.

غزة.. السبب المباشر للتصعيد الأميركي

لا يمكن فصل الحملة الأميركية الأخيرة عن التطورات المرتبطة بالعدوان الصهيوني على قطاع غزة، ولا سيّما بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو ومسؤولين صهاينة.

فقد اعتبرت واشنطن هذه الخطوة استهدافاً لحليفها الأقرب، وسارعت إلى رفض قرارات المحكمة، قبل أن تنتقل إلى مرحلة الضغط السياسي والاقتصادي لإضعافها.

ويرى محللون أنّ توقيت التصعيد الأميركي يعكس رغبةً واضحةً في حماية كيان الاحتلال من أي تبعات قانونية قد تقيد تحركات قادته أو تؤثر في مكانتها الدولية. وبدلاً من مناقشة الأُسس القانونية لقرارات المحكمة، اختارت واشنطن التشكيك بشرعيتها، ووصفتها بأنها تُمثل تهديداً للسيادة الأميركية، في موقفٍ يؤكد، وفق منتقديها، أنّ القانون الدولي يصبح مرفوضاً عندما يقترب من المصالح الأميركية أو الصهيونية.

استراتيجية ترامب.. إضعاف المحكمة لحماية الحلفاء والمصالح

لا تكتفي إدارة دونالد ترامب برفض اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بل تعمل على تقويض دورها عبر أدوات سياسية واقتصادية ودبلوماسية متعددة. فقد كشفت تصريحات مسؤولين أميركيين عن دراسة فرض عقوبات جديدة على قضاة المحكمة وموظفيها، وفرض قيود على السفر، إلى جانب ممارسة ضغوط على الدول الحليفة لوقف التعاون معها أو الحد من تنفيذ قراراتها.

وتعكس هذه الإجراءات قناعةً راسخةً لدى الإدارة الأميركية بأنّ المحكمة تُمثل تهديداً لمصالح واشنطن ونفوذها العالمي، خاصةً بعد أن توسعت تحقيقاتها لتشمل ملفات تمس الولايات المتحدة وحلفاءها. لكن هذه السياسة تطرح إشكالية كبيرة، إذ كيف يمكن لدولة تدعو إلى استقلال القضاء واحترام المؤسسات الدولية أن تستخدم نفوذها لمعاقبة قضاة بسبب قرارات قضائية لا تتوافق مع مصالحها السياسية؟

ويذهب كثير من المراقبين إلى أنّ هذه الضغوط لا تستهدف المحكمة بحد ذاتها، بل تسعى إلى توجيه رسالة إلى أي مؤسسة دولية قد تحاول مساءلة الولايات المتحدة أو حلفائها مستقبلاً. فبدلاً من الرد القانوني على قرارات المحكمة، اختارت واشنطن سياسة العقوبات والضغوط، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى احترامها للمبادئ التي تطالب الآخرين بالالتزام بها.

العدالة الدولية بين هيمنة القوة وسيادة القانون

تكشف الأزمة الراهنة أنّ النظام الدولي ما زال محكوماً بمنطق القوة أكثر من خضوعه لمنطق القانون. فالمحكمة الجنائية الدولية أُنشئت لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، إلا أنّ قدرتها على أداء هذا الدور تبقى محدودة عندما يتعلق الأمر بالقوى الكبرى أو بحلفائها.

فإذا كانت الدول الضعيفة تجد نفسها مطالبةً بالامتثال لقرارات المحكمة، فإنّ الدول الكبرى تمتلك من النفوذ السياسي والاقتصادي ما يُمكنها من تعطيل تلك القرارات أو الحد من تنفيذها. وهذا الواقع يضعف ثقة الشعوب بالمؤسسات الدولية، ويُعزز الاعتقاد بأنّ العدالة لا تُطبق بالتساوي، بل تخضع لموازين النفوذ والمصالح.

كما أنّ استمرار الولايات المتحدة في الضغط على الدول لعدم التعاون مع المحكمة قد يُشجع دولاً أخرى على انتهاج السلوك ذاته، وهو ما يُهدد مستقبل منظومة العدالة الدولية، ويحول القانون الدولي إلى أداة انتقائية بدلاً من أن يكون مرجعية ملزمة للجميع.

تكشف المواجهة بين الولايات المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية أنّ الحديث الأميركي عن احترام القانون الدولي يفقد كثيراً من مصداقيته عندما يتعلق الأمر بالمصالح الأميركية أو بحلفائها. فبدلاً من دعم مؤسسة أُنشئت لمحاسبة مرتكبي أخطر الجرائم، اختارت واشنطن سياسة العقوبات والضغوط والعزل الدبلوماسي، في محاولة لمنع أي مساءلة قد تطالها أو تطال الاحتلال.

ختاماً إنّ هذه السياسة لا تضعف المحكمة الجنائية الدولية فقط، بل تقوض أيضاً الثقة بالنظام الدولي القائم على سيادة القانون، وتُكرس قناعةً متزايدةً بأنّ العدالة الدولية لا تزال خاضعةً لموازين القوة السياسية والعسكرية. وإذا استمر هذا النهج، فإنّ العالم سيواجه نظاماً دولياً تُطبق فيه القوانين على الضعفاء، بينما تبقى القوى الكبرى وحلفاؤها بمنأى عن المساءلة، وهو ما يُشكل تهديداً حقيقياً لفكرة العدالة الدولية التي تأسست المحكمة من أجلها.

تكشف الحملة الأميركية على المحكمة الجنائية الدولية ازدواجية واشنطن في تطبيق القانون الدولي وسعيها لحماية نفسها وحلفائها من المساءلة الدولية

تعثر العقوبات الأوروبية الجديدة.. وموسكو تؤكد فشل الضغوط الغربية

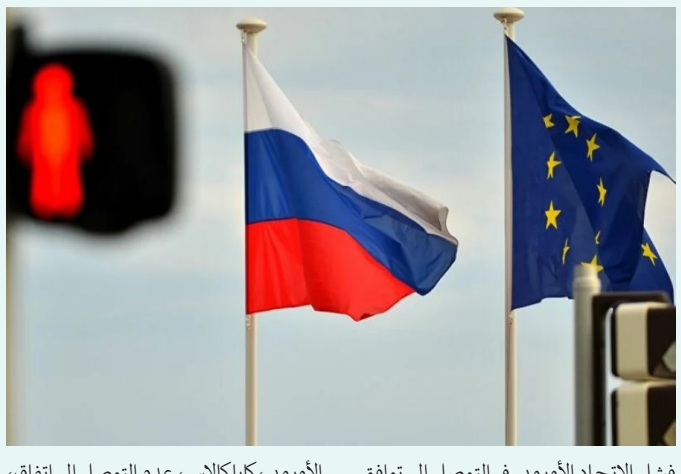

فشل الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى توافق بشأن الحزمة الحادية والعشرين من العقوبات على روسيا، في خطوة تعكس استمرار الانقسامات بين الدول الأوروبية حول جدوى مواصلة سياسة العقوبات التي لم تحقق، وفق موسكو، أهدافها السياسية أو الاقتصادية. وأعلنت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، عدم التوصل إلى اتفاق، رغم التوقعات السابقة بإقرار الحزمة الجديدة.

وفي المقابل، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على تسعة أفراد وأربع جهات بدعوى ارتباطهم بهجمات إلكترونية، غير أنّ موسكو رفضت هذه الاتهامات، مؤكدةً أنها تفتقر إلى أدلة واضحة، وأنّ تكرار مثل هذه المزاعم يعكس استمرار النهج الأوروبي في توجيه اتهامات سياسية دون إثباتات معلنة.

وأكد السفير الروسي لدى ألمانيا، سيرغي نيتشايف، أنّ توسيع العقوبات الأوروبية لن يمر دون رد، مشدداً على أنّ موسكو تعتبر هذه الإجراءات غير قانونية ومخالفة لمبادئ العلاقات الدولية.

كما جددت روسيا تأكيدها أنها تمكنت من التكيف مع العقوبات الغربية، وأنّ الاقتصاد الروسي واصل العمل رغم سنوات من الضغوط الاقتصادية والمالية.

من جهته، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أكد في مناسبات عدة أنّ الاتهامات الغربية، بما فيها مزاعم الهجمات الإلكترونية، غالباً ما تُطرح دون أدلة قاطعة، معتبراً أنّ سياسة احتواء روسيا أصبحت خياراً استراتيجياً لدى الغرب أكثر من كونها رداً على وقائع محددة.

وترى موسكو أنّ تعثر الاتحاد الأوروبي في إقرار حزمة جديدة من العقوبات يعكس تزايد الشكوك داخل أوروبا بشأن فعاليتها، خاصةً مع انعكاساتها السلبية على اقتصادات الدول الأوروبية وأسواق الطاقة والتجارة.

حرب الإبادة الصهيونية تدمر القطاع الزراعي في غزة وتفاقم أزمة الأمن الغذائي

تكبّد القطاع الزراعي في قطاع غزة خسائر تُقدّر بنحو ٣,٤٩ مليار دولار جراء حرب الإبادة الصهيونية المستمرة، وفق وزارة الزراعة الفلسطينية، التي أكدت أنّ العدوان دمّر معظم البُنية التحتية الزراعية، متسببًا في انهيار شبه كامل للإنتاج الزراعي وتهديد الأمن الغذائي.

وأوضحت الوزارة أنّ الخسائر شملت ١,٩٠ مليار دولار أضرارًا مباشرة و١,٥٩ مليار دولار أضرارًا غير مباشرة، فيما تضرر أكثر من ٨٧٪ من الأراضي الزراعية، ما أدى إلى تراجع كبير في إنتاج المحاصيل المحلية. كما دمّر العدوان منظومة الري بخروج نحو ٨٧٠٠ بئر زراعي عن الخدمة، وتضرر برك المياه وشبكات نقلها، بينما تجاوزت الأضرار في قطاع الإنتاج الحيواني ٩٠٪، مع تدمير آلاف مزارع المواشي والدواجن، ونفوق عشرات الآلاف من رؤوس الماشية ونحو ٢,٧٩ مليون طائر، إضافة إلى تضرر آلاف خلايا النحل.

وامتدت الأضرار إلى قطاع الصيد البحري، حيث دُمرت مئات قوارب الصيد والمزارع السمكية، إلى جانب المشاتل الزراعية والثلاجات والمختبرات البيطرية والمنشآت الخدمية.

وأكدت الوزارة أنّ هذا الدمار أدى إلى شللٍ شبه كامل في القطاع الزراعي، وفقدان آلاف الأسر لمصادر رزقها، ما فاقم الاعتماد على المساعدات الإنسانية، داعية المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لإعادة تأهيل القطاع، في ظل خسائر اقتصادية مباشرة في غزة تجاوزت ٨٠ مليار دولار منذ بدء العدوان.